الجمهورية التونسية
رئاسة الحكومة

رئيسة الحكومة

منشور عدد 2

14 أفريل 2026

من رئيسة الحكومة

إلى

السيّدات والسّادة الوزراء وكتّاب الدولة

ورؤساء الهياكل العمومية والولاة ورؤساء البرامج

الموضوع: إعداد مشروع ميزانية الدولة لسنة 2027.

يتنزل إعداد مشروع ميزانية الدولة لسنة 2027 في إطار التوجهات الاستراتيجية الكبرى لمخطط التنمية للفترة 2026-2030 ويرتكز على تحفيز محركات خلق الثروة عبر تثمين الموارد الوطنية وتطوير القطاعات ذات القيمة المضافة العالية بما يحقق التنمية الشاملة و العدالة الاجتماعية ويقطع مع الأنماط المعتمدة سابقا للتصرف في الموارد العمومية وإدارتها، اعتمادا على رؤية تنبني على جملة من المبادئ والخيارات الثابتة من ذلك تحديد أولويات الدولة في كل المجالات والقطاعات والتعويل على الذات واستكمال مسار مخطط التنمية باعتبار أن سنة 2027 تمثل إحدى مراحله التنفيذية.

ويعتمد إعداد هذا المشروع بالأساس على تكريس البناء القاعدي وتجسيم المنهج التصاعدي والتشاركي في تحقيق التنمية في مختلف الأقاليم والجهات وذلك بمشاركة كل الفاعلين بما يضمن تمثيلية أوسع ويؤسس لخيارات تنموية تساهم فيها الدولة من خلال مواردها ويشارك فيها المواطن الذي توجهت إليه الدولة وجعلته شريكا ومساهما في خيارات التنمية والإعداد لها على حد السواء.

ويتضمن تنفيذ عدد من المشاريع المقترحة من المجالس المحلية والجهوية ومجالس الأقاليم في إطار مخطط التنمية مع رصد ميزانية الدولة للاعتمادات المالية اللازمة فضلا عن مرافقة الإدارة المركزية للمجالس المذكورة في تجسيم تصوراتها وتحويلها إلى مشاريع تنموية وذلك تجسيدا لفلسفة التخطيط الجديدة والهادفة إلى إرساء نموذج تنموي شامل وعادل يتجاوز البحث عن التوازنات المالية ليصلها بتحقيق تنمية عادلة ومتوازنة فيها القدر المطلوب من تشريك المواطن في تنمية جهته.

الجمهورية التونسية رئاسة الحكومة

كما أن التوجه في إعداد مشروع ميزانية الدولة لسنة 2027 يتمثل في العمل على جعلها ميزانية صامدة أمام الأزمات العالمية ومخلفات النزاع القائم خلال سنة 2026 وذلك من خلال تنويع وتعصير النسيج الاقتصادي ودعم منظومات الإنتاج وتشجيع المبادرات الجماعية ومواصلة تجسيم أهداف الميزانيات السابقة من حيث بلوغ الأمن الغذائي والأمن الطاقي والأمن المائي وكذلك الأمن الدوائي وكل ما هو أساسي لتوفير الأمان للمواطن التونسي في ظل الوضع الجيوسياسي المتقلب وحالة عدم اليقين التي يشهدها العالم.

كما تهدف هذه الميزانية إلى تحقيق التناغم بين السياسات القطاعية والخصوصيات التنموية لكل جهة، قصد تقليص الفوارق بين الجهات والارتقاء بجودة الخدمات العمومية بها. كما تضع الميزانية التنمية المجالية في صدارة أولوياتها، لاسيما في قطاعات الصحة والتعليم والنقل، بالتوازي مع ترسيخ ثقافة التصرف القائم على تقييم الأداء. ويمثل تسريع إنجاز المشاريع المهيكلة في مختلف الجهات رافعة أساسية لتجسيد هذا المسار التنموي الجديد وضمان فاعليته.

ومن أهم أولويات ميزانية الدولة لسنة 2027، تحقيق التوازن بين متطلبات الاستدامة المالية وتوفير مقومات النمو الاقتصادي والاجتماعي الشامل وذلك أساساً من خلال:

- **التحكم التدريجي في التوازنات المالية وتعزيز السيادة الوطنية** عبر تدعيم الموارد الذاتية للدولة وتحسين نجاعة الإنفاق العمومي وحوكمته استنادا إلى رؤية تنموية متكاملة تربط بين الاستقرار المالي وتحفيز النمو الاقتصادي وخلق الثروة بما يمكن من تقليص الحاجة للاقتراض الخارجي ويضمن استدامة المالية العمومية واستقلالية القرار الوطني.
- **تعزيز عدالة المنظومة الجبائية وتطوير مردوديتها** من خلال دعم الامتثال الضريبي وتوسيع القاعدة الجبائية والتقدم في إدماج الاقتصاد الموازي في الدورة الاقتصادية المنظمة ومكافحة مختلف أشكال التهرب الجبائي عبر تعزيز آليات الرقابة وتعصير المنظومة الجبائية بما يواكب التحول الرقمي والتكنولوجيات الحديثة.

- **تكريس العدالة الاجتماعية وتعزيز الإدماج المالي** عبر دعم الفئات محدودة الدخل وتحسين قدرتها الشرائية من خلال برامج الدعم الاجتماعي، خاصة في مجالات الصحة والتعليم والسكن، إلى جانب تطوير البنية التحتية المالية وتيسير النفاذ إلى التمويل لفائدة المبادرات الصغرى والمتوسطة وتشجيع التحول الرقمي في الخدمات المالية.
- **إصلاح المنظومة الصحية ومنظومة الضمان الاجتماعي وتدعيم التغطية الصحية** تكريسا للحق الدستوري للمواطن في الصحة والتغطية الاجتماعية من خلال ضمان الاستدامة المالية للصناديق الاجتماعية والارتقاء بجودة الخدمات الصحية وتأمين ديمومة النفاذ إليها

والتزويد المنتظم بالأدوية وتنمية الصناعات الصيدلية المحلية بما يغطي الحاجيات الدوائية للبلاد.

- **دعم الأمن الغذائي** بتطوير كل المنظومات الفلاحية وأنظمة الإنتاج النباتي والحيواني وتعزيز صمودها وإعادة تكوين القطيع الوطني من الأبقار والأغنام وتعزيز قدرات تخزين الإنتاج للحد من انعكاسات تقلبات الأسواق العالمية والتوقي من اضطرابات سلاسل الإمداد بما يحقّق السيادة الغذائيّة.
- **دعم الأمن المائي** ومجابهة الشحّ المائي باعتماد خاصّة تقنيات الفلاحة الذكية والمقتصدة للماء بما يحقّق السيادة المائيّة.

- **دعم الانتقال الطاقي** باعتباره أولوية استراتيجية لخفض العجز الطاقي وتأمين الإمدادات والالتزام بالمتطلبات البيئية عبر التسريع في تنفيذ مشاريع الطاقات المتجددة ودعم النجاعة الطاقية في مختلف المجالات الاقتصادية.
- **إعادة تنظيم وإصلاح الهياكل والمؤسسات العمومية** في إطار خطة شاملة ترتكز بالأساس على المحافظة على المساهمات العمومية وضمان التوازنات المالية للمنشآت والمؤسسات العمومية واستدامتها والرفع من أدائها وإنتاجيتها وتعزيز جودة خدماتها من خلال إرساء أنظمة إدارة جودة معتمدة وتطوير نظم الحوكمة والضغط على الأعباء المالية.

- **تعزيز التحول الرقمي الشامل** من خلال تسريع الترابط البيني بين مختلف الأنظمة وتعزيز السلامة المعلوماتية بما يضمن تدفق سلس وآمن للبيانات ويرفع من أداء ونجاعة المرفق العمومي ويؤسس لبيئة رقمية مندمجة وآمنة تحفز الابتكار وتدعم الشفافية وتسرّع وتيرة إنجاز المشاريع وتحقق التنمية الشاملة.

- **دفع الاستثمار العمومي والخاص وتعزيز التنمية الجهوية المتوازنة** من خلال إيلاء أهمية قصوى لتطوير البنية التحتية ورفع نجاعة الخدمات العمومية باعتبارها ركيزة أساسية لتحسين مناخ الأعمال وتعزيز تنافسية الاقتصاد الوطني بما ينعكس إيجابًا على ظروف عيش المواطنين، مع إعطاء الأولوية لمشاريع التنمية الجهوية بالاستناد إلى مخرجات الاجتماعات المنعقدة مع المجالس المحلية والجهوية ومجالس الأقاليم في إطار تنفيذ مخطط التنمية للفترة 2026-2030 بما يضمن توزيعاً أكثر عدلاً للثروة وتكافؤ الفرص بين مختلف الجهات، ويعزز التماسك الاجتماعي والتنمية المجالية المتوازنة مع تسريع الانتقال الطاقي ودعم الاستثمار في الطاقات المتجددة.

ولإعداد مشروع الميزانية، يتعين اتباع المنهجية التالية:

ا- منهجية إعداد مشروع ميزانية الدولة لسنة 2027

يندرج إعداد مشروع ميزانية الدولة ضمن المقتضيات والصيغ الواردة بالقانون الأساسي عدد 15 المؤرخ في 13 فيفري 2019 والمتعلق بالقانون الأساسي للميزانية والنصوص التطبيقية الخاصة به.

وقصد إعطاء رؤية واضحة على المدى المتوسط لدفع البرامج ولضمان ديمومة ميزانية الدولة، يتعين على كافة الوزارات والهياكل المعنية تقديم مشاريع ميزانياتها وفقا لأهداف المخطط التنموي للفترة 2026-2030 والاستراتيجيات الوطنية وتوزيعها حسب البرامج وذلك بتحيين إطار النفقات متوسط المدى للفترة 2027-2029 مع إعطاء الأولوية الى النفقات الإلزامية والوجوبية والمشاريع المتواصلة وإدراج جزء من محفظة مشاريع مخطط التنمية المقترحة من المجالس المنتخبة وربط الاعتمادات المالية المطلوبة بنتائج أداء البرامج المتعهد بها ضمن المشاريع السنوية للأداء.

وتبعا لما تقدم، فإن إعداد تقديرات سنة 2027 يتم بناء على التوجهات والإجراءات التالية:

1- نفقات التأجير:

شهدت كتلة الأجور خلال السنوات التي تلت سنة 2011 منحىً تصاعدياً متسارعاً، بلغ ذروته سنة 2020 حيث بلغت نسبتها 16.1 % من الناتج المحلي الإجمالي. وهو ما استوجب اعتماد جملة من الإجراءات الهادفة إلى ضبط تطورها بصورة تدريجية والحدّ من انعكاساتها على توازنات المالية العمومية، دون المساس بالتزامات الدولة الاجتماعية وفي مقدمتها دعم التشغيل ومقاومة البطالة بالرفع من مساهمة القطاع العام في التقليص منها على ضوء ما يحظى به التشغيل من أولوية قصوى خاصة تشغيل أصحاب الشهائد العليا والعمل على تكريس الحق في الشغل اللائق ومكافحة كل أنواع التشغيل الهش.

وعليه، فإن إعداد تقديرات نفقات الأجور بعنوان سنة 2027 يستوجب التوفيق بين ثلاثة متطلبات متكاملة وهي ضمان الاستقرار المالي وتحسين جودة الخدمات العمومية وتعزيز دور الدولة باعتبارها رافعةً للتشغيل ومحرّكاً لاستيعاب الباحثين عن العمل لا سيما في صفوف الشباب وذلك خاصة من خلال:

- دفع التشغيل والحد من البطالة بفتح الانتداب في الوظيفة العمومية مع إعطاء الأولوية لأصحاب الشهائد العليا والفئات الفقيرة ومحدودة الدخل والقضاء على كافة اشكال التشغيل غير اللائق، مع توجيه الانتدابات نحو القطاعات الحيوية والاختصاصات ذات القيمة المضافة العالية بما يساهم في تحسين جودة الخدمات العمومية ويعزز رصيد الإدارة من الموارد البشرية المختصة.

- مواصلة الجهود الرامية لمقاومة كل أشكال التشغيل الهش واتخاذ الإجراءات الضرورية لتسوية الوضعيات المهنية القائمة بصفة تدريجية وفق الإمكانيات المتاحة وبما يراعي التوازنات المالية.
- تحديد نسبة 40% كحد أقصى لمن تتوفر فيهم شروط الترقية بالنسبة للترقيات العادية ما لم تنص الأنظمة الخصوصية على نسب مغايرة.
- ضبط ترقيات أسلاك الرقابة بكل من رئاسة الحكومة ووزارات المالية وأملاك الدولة والشؤون العقارية ومصالح المكلف العام بنزاعات الدولة وأسلاك القضاء العدلي والمالي والإداري في حدود نسبة 50 % من المؤهلين للترقية.
- العمل على تغطية الحاجيات المتأكدة بإعادة توظيف الموارد البشرية المتوفرة وتعزيز الحراك الوظيفي.

من جهة أخرى، وعملا بأحكام الفصلين 45 و48 من القانون الأساسي للميزانية التي تنص على أن مشروع قانون المالية للسنة يضبط العدد الجملي للأعوان المرخص فيهم بالوزارات بمصالحها المركزية والجهوية وبالمؤسسات العمومية الملحقة ميزانياتها ترتيبيا بميزانية الدولة، فإن جميع رؤساء البرامج والمكلفين بالتصرف في الموارد البشرية مدعوون إلى إيلاء عملية حصر الأعوان المرخص فيهم العناية اللازمة وإدراج المعطيات بمنظومة إعداد ميزانية الدولة "أمد" حسب السلك والرتبة مع الأخذ بعين الاعتبار، التقديرات المتوقعة خلال سنة 2027 تفاديا لأي تجاوز للعدد المرخص فيه بقانون المالية لهذه السنة.

2- نفقات التسيير:

يتعين على كافة رؤساء المهمات والهياكل الإداريّة العمومية مواصلة بذل الجهود الرامية إلى ترشيد نفقات التسيير وتحسين مردوديتها بما يضمن حسن توظيف الموارد العمومية وتوجيهها نحو الأولويات الوطنية.

وفي هذا الإطار، يتعين اعتماد الإجراءات التالية:

- ضبط تقديرات نفقات التسيير في حدود نسبة تطور لا تتجاوز 3% كحد أقصى مقارنة بسنة 2026، مع توجيه هذه الزيادة أساسا لخلاص المتخلدات أو لتغطية النفقات المنجرة عن توسعة أو إحداث هياكل جديدة.
- تقديم كشف لكامل متخلدات الإدارة مفصلا حسب المزودين ووضع برنامج عملي لتسوية هذه الديون.
- مزيد إحكام التصرف في وسائل النقل الإدارية مع التأكيد على ضرورة التقيد بالتراتيب المنظمة لاستعمالها وتجهيز كل السيارات الوظيفية وسيارات المصلحة بكل الوزارات بمصالحها المركزية

والجهوية وبكل المنشآت والمؤسسات والهياكل العمومية الراجعة لها بالنظر، بأنظمة التتبع وتحديد المواقع (GPRS) بما يضمن الترشيد والتحكم في استهلاك المحروقات.

- ترشيد ومراقبة عملية الاستعمال المزدوج لسيارات المصلحة، ولا يتمّ إسنادها إلا في الحالات القصوى التي يقتضيها سير العمل.
- استكمال عملية الجرد الكامل لوسائل النقل المتوفرة بكل الوزارات ومصالحها المركزية والجهوية وبكل المنشآت والمؤسسات والهياكل العمومية الراجعة لها بالنظر، حسب الأصناف ووضع برنامج عملي للتفويت في السيارات والمعدات التي زال الانتفاع بها وذلك بالتنسيق مع مصالح وزارة أملاك الدولة والشؤون العقارية.
- إيلاء عمليات الصيانة والتهيئة العناية اللازمة وبرمجة الاعتمادات الضرورية للغرض.
- التقليص إلى الحد الأقصى في النفقات الخاصة بالاستقبالات والإقامات والمهمات بالخارج وخاصّة على مستوى أسعار تذاكر السفر ونفقات السكن.
- التقليص إلى الحد الأقصى في نفقات الأكرية التي شهدت خلال السنوات الأخيرة ارتفاعا كبيرا والعمل على إعادة توظيف العقارات الموضوعة على ذمة الوزارات بمصالحها المركزية والجهوية والمنشآت والمؤسسات والهياكل العمومية الراجعة لها بالنظر وإعادة تهيئتها وتوزيع الأعوان بها للحد من تسويغ مقرات جديدة.
- التقليص إلى الحد الأقصى في استهلاك الطاقة، من خلال وضع خطة للتحكم في الاستهلاك باستعمال الفوانيس المقتصدة وتركيز اللوحات الفولطاضوئية بالمقرات الإدارية لكل الوزارات بمصالحها المركزية والجهوية والمنشآت والمؤسسات والهياكل العمومية الراجعة لها بالنظر مع تحسيس الموظفين بضرورة الاقتصاد في الطاقة.
- التقليص إلى الحد الأقصى في استهلاك الماء طبقا لما ورد بمنشور رئيس الحكومة عدد 7 بتاريخ 6 مارس 2024 خاصة في ما يتعلق بتعميم تركيز الحنفيات المقتصدة في الماء وبناء منشآت تجميع مياه الامطار بكل الوزارات بمصالحها المركزية والجهوية والمنشآت والمؤسسات والهياكل العمومية الراجعة لها بالنظر وتحسيس الاعوان بضرورة الاقتصاد في الماء.
- إرساء أنظمة جودة معتمدة في الوزارات بمصالحها المركزية والجهوية والمنشآت والمؤسسات والهياكل العمومية الراجعة لها بالنظر وبالجماعات المحلية.

3 -نفقات التدخلات:

- **تدخلات الدعم وتحويلات البرامج الاجتماعية:**

تكتسي النفقات بعنوان تدخلات الدعم وتحويلات البرامج الاجتماعية أهمية بالغة باعتبارها أداة فعّالة لتكريس الدور الاجتماعي للدولة. وفي إطار ميزانية سنة 2027، سيتم إقرار جملة من الإجراءات الرامية إلى تدعيم المكتسبات الاجتماعية، وذلك من خلال:

- اعتماد سياسة اجتماعية تُكرّس مبدأ تكافؤ الفرص وتضمن العدالة الاجتماعية، لا سيما عبر مزيد الإحاطة بالفئات محدودة الدخل والطبقة الوسطى، ودعم القدرة الشرائية للمواطن وتعزيز الإدماج الاقتصادي لهذه الفئات، إلى جانب تطوير الإدماج المالي ومواصلة دعم الشركات الأهلية.
- مواصلة توفير الاعتمادات اللازمة لدعم المحروقات والمواد الأساسية والنقل، كآلية لإعادة توزيع الدخل وتحقيق العدالة الاجتماعية مع المحافظة على القدرة الشرائية للمواطنين والحدّ من تأثير تقلبات الأسعار العالمية وذلك مع الحرص على:

- متابعة دقيقة للتطورات والتوترات الدولية والإقليمية واستشراف انعكاساتها المحتملة خاصة على التوازنات المالية، في ظل الارتفاع المتواصل لأسعار النفط والمخاطر المرتبطة بسلاسل الإمداد والكلفة اللوجستية.
- مواصلة تحسين كفاءة منظومة الدعم وتعزيز نجاعتها بما يضمن مزيدًا من العدالة الاجتماعية.

- **تدخلات تنموية لفائدة الفاعلين العموميين:**

تشمل التدخلات التنموية جملة من المشاريع ذات الصبغة التنموية التي يعهد إنجازها إلى مختلف الفاعلين العموميين التابعين للوزارات.

ويتعيّن في هذا الإطار:

- ضبط أولويات التدخل التنموي بما يتماشى مع الاستراتيجيات الوطنية.
- ضمان جاهزية المشاريع من حيث استكمال الدراسات وتسوية الوضعيات العقارية وهيكلة التمويل.
- التقيد بمقتضيات الإطار الموحد لتقييم وإدارة الاستثمارات العمومية.

4- نفقات الاستثمار:

تمثل هذه النفقات أحد المحركات الأساسية لدفع نسق التنمية وتحفيز النشاط الاقتصادي ودعم الاستثمار الخاص خاصة بالجهات والأقاليم من خلال خلق موارد جديدة وتطوير النشاط الاقتصادي وخلق الثروة. وتتولى الدولة تنفيذ هذه المشاريع بصفة مباشرة في مختلف الميادين.

ويتعين في هذا الإطار إعطاء الأولوية خاصة إلى:

- المشاريع المتواصلة قصد استكمالها في الآجال المحددة لها،
- المشاريع المعطلة بالجهات بهدف تسريع إنجازها،
- مشاريع البنية التحتية ذات الأثر المباشر على تحسين ظروف عيش المواطن،
- المشاريع المرتبطة بالانتقال الطاقي والتأقلم مع التحديات البيئية والمناخية،
- المشاريع الذكية والمبتكرة ذات القيمة المضافة العالية.

كما يتعين العمل على:

- ضمان جاهزية المشاريع الجديدة قبل إدراجها بالميزانية،
- إعداد روزنامة دقيقة لإنجاز المشاريع،
- تنويع آليات التمويل وخاصة من خلال تعبئة التمويلات الخارجية.

وللغرض تم بمقتضى قرار رئيسة الحكومة المؤرخ في 13 جوان 2023 إحداث اللجنة العليا لتسريع إنجاز المشاريع العمومية بهدف تشخيص الإشكاليات والصعوبات التي تحول دون إنجاز المشاريع العمومية في الآجال المحددة لها خاصة منها الممولة بقروض خارجية موظفة واقتراح الحلول والتدابير العملية للتسريع في اتمامها في أحسن الآجال.

وفي نفس السياق صدر الأمر عدد 497 لسنة 2024 المؤرخ في 24 أكتوبر 2024 المتعلق بضبط الصيغ والإجراءات الخاصة بإنجاز المشاريع العمومية الكبرى والذي يهدف إلى تذليل الصعوبات المتعلّقة بالجوانب الفنيّة والعقاريّة والماليّة لإنجاز المشاريع الكبرى وخاصة منها ذات الطابع الاستراتيجي.

كما صدر المنشور عدد 27 بتاريخ 07 نوفمبر 2024 حول الإجراءات الرامية للتسريع في إنجاز المشاريع ودفع الاستثمار.

وعلى هذا الأساس، فإن كل السادة أعضاء الحكومة والولاة مطالبون بتطبيق ما جاء بالأمر والمنشور المشار إليهما أعلاه وتركيز اللجان القطاعية والجهوية المنبثقة عن اللجنة العليا لتسريع إنجاز المشاريع العمومية والتنسيق في الغرض مع اللجنة الفنية على مستوى رئاسة الحكومة والعمل على اتخاذ الاجراءات العملية اللازمة لحلحلة هذه المشاريع.

وفي جانب آخر يتعين تقييم الإنجازات الخاصة بالمشاريع والبرامج السنوية بمختلف القطاعات للنظر في مدى مساهمتها في تحقيق أهداف مختلف المهمات وإقرار مواصلتها أو إعادة النظر فيها باتجاه تحسين مردوديتها.

كما أنه وفي إطار تحقيق مزيد من الجدوى والفاعلية وترشيد برمجة المشاريع التنموية العمومية، فإن كافة رؤساء المهمات مطالبون بتطبيق مقتضيات الأمر الحكومي عدد 394 لسنة 2017 المؤرخ في 29 مارس 2017 المتعلق بإحداث إطار موحد لتقييم وإدارة الاستثمارات العمومية والتي تنصّ خاصة على تقديم المشاريع العمومية أو تحيين الدراسات الفنية التي يقترح إدراجها بميزانية الدولة للبتّ فيها من قبل اللجنة الوطنية للموافقة على المشاريع العمومية قبل إحالتها إلى مصالح وزارة المالية.

كما يتعين على كافة رؤساء المهمات عند إعداد البطاقة الخاصة بكل مشروع إدراج أثره في تحقيق أهداف التنمية خاصة على مستوى الجانبين الاجتماعي والبيئي.

ويتم اعتماد التوجهات التالية لضبط تقديرات نفقات الاستثمار:

- إعطاء الأولوية المطلقة للمشاريع والبرامج السنوية والمتواصلة لاستكمالها ويتعين في هذا الصدد إعادة النظر في المشاريع التي تعتبر متواصلة ولكنها لم تنطلق فعليا من أجل التأكد من مدى الحاجة إلى إنجازها وترتيبها في سلم الأولويات على المستوى المركزي والإقليمي والجهوي والمحلي. وتبعا لذلك يمكن التخلي عن بعض المشاريع المرسمة والتي انتفت الحاجة إليها قصد تخفيف تعهدات الدولة وإعطاء الأولوية لمشاريع أخرى مرتبطة بالأولويات الوطنية والقطاعية.

- بالنسبة للمشاريع والبرامج الجديدة، فإنه يتعين الأخذ بعين الاعتبار الإنتظارات والحاجيات المختلفة لجميع الفئات التي تعيش وضعية هشاشة اقتصادية واجتماعية وإعطاء الأولوية لـ:
  - إدراج المشاريع التنموية المبرمجة لسنة 2027، كما تم اقتراحها ضمن المخطط التنموي للفترة 2026-2030،
  - المشاريع ذات المردودية العالية والمشاريع الكبرى التي تساهم مباشرة في تحقيق أهداف سياسة الدولة، والتي من شأنها أن تدفع بنسق التنمية في الجهات على المستويين النوعي والكمي.

- مشاريع البنية التحتية التي تساهم في تحسين ظروف عيش المواطن وخاصة بالمناطق ذات الأولوية.
- المشاريع ذات العلاقة بالتأقلم مع التحديات المناخية أو بالتخفيض من الغازات الدفيئة كمشاريع الاقتصاد في الطاقة وذات النجاعة الطاقية بالنسبة للمعدات والتجهيزات والبناءات.
- دعم برامج التهيئة والصيانة وخاصة المتعلقة بالمقرات الإدارية المتداعية.
- ضبط روزنامة دقيقة لتحديد آجال تنفيذ وتسليم المشاريع والبرامج.
- التأكد من توفر جميع الشروط اللازمة لترسيم هذه المشاريع باستكمال الدراسات الفنية مع إيلاء العناية اللازمة للجانب العقاري وتحديد مصادر التمويل سواء على الموارد العامة للميزانية أو على موارد القروض الخارجية الموظفة أو الهبات.
- مواصلة العمل على توفير المخزون العقاري لإنجاز المشاريع، وذلك في إطار إعداد ومراجعة أمثلة التهيئة العمرانية بالجهات.
- إحكام إعداد كراسات الشروط المتعلقة بإنجاز المشاريع والتسريع في تجسيم مكونات المشاريع بما يرفع من نسق إنجازها.
- البحث عن تنويع آليات ومصادر التمويل لإنجاز المشاريع العمومية الكبرى مع إعطاء الأولوية عند توجيه مذكرات طلبات التمويل الخارجية (هبات وقروض) للمشاريع الجاهزة والمرتبطة ارتباطا وثيقا بأهداف سياسة الدولة والأولويات الوطنية مع الأخذ بعين الاعتبار توازنات المالية العمومية.
- حصر المشاريع الممولة على موارد هبات خارجية موظفة وإدراجها ضمن مشروع ميزانية المهمة بهدف احتساب الكلفة الحقيقية للمشروع مهما كان مصدر التمويل. وفي هذا الإطار يتعين التثبت من جاهزية المشاريع الممولة بهبات خارجية بما يمكّن من ضمان مردوديتها وحسن تنفيذها في الآجال المحددة لها.

وبالنظر لأهمية دور الهبات الخارجية، خاصّة من حيث مساهمتها في دعم الموارد الذاتية لميزانية الدولة فضلا عن تدعيم الاحتياطي من العملة، يقترح إدراج مجمل الهبات الخارجية للدولة ضمن موارد ميزانية الدولة تكريسا لمبادئ الشمولية والشفافية والحوكمة التي أقرّها القانون الأساسي للميزانية وضمانا للرقابة القبلية اللازمة على عمليات الصرف المُنجزة بعنوانها في إطار إحداث حسابات أموال المشاركة.

5- منح المؤسسات العمومية:

يتم إعداد ميزانية المؤسسة العمومية في إطار تفعيل حوار التصرف لتدارس حاجياتها من التمويل ومساهمتها في تحقيق الأداء الخاص بالبرنامج.

وبخصوص ميزانيات المؤسسات العمومية، فإنه يتعين:

- إحكام تعبئة الموارد الذاتية وإدراجها حسب البرامج التي تساهم في تحقيق أهدافها.
- توظيف الفواضل المتوفرة لتغطية الحاجيات المتأكدة.
- حصر منحة الدولة في حدود الفارق بين الموارد الحقيقية المنتظرة والحاجيات المتأكدة من النفقات مما يستوجب اعتماد مزيد من الدقة عند ضبط تقديرات الموارد الذاتية من خلال الاعتماد على نسق إنجاز السنوات الفارطة والتبرير وفق معطيات كمية وبصفة موضوعية للنقص أو الزيادة وتحديد تقديرات نفقاتها على المدى المتوسط للفترة 2027-2029.

ويتم صرف المنحة المسندة لفائدة المؤسسات العمومية خلال سنة 2027 على أقساط حسب نسب يتم تحديدها من قبل الوزير المكلف بالمالية باعتباره مسؤولا على ديمومة ميزانية الدولة.

كما يتعين في إطار مشروع ميزانية المهمة، مد مصالح وزارة المالية بكشف حول تنفيذ ميزانية المؤسسات العمومية الملحقة ميزانياتها ترتيبيا بميزانية الدولة للسنوات الثلاث الأخيرة مؤشرا عليها من طرف المحاسب العمومي المختص.

6- الحسابات الخاصة:

يتم اعتماد نفس التوجهات المشار إليها أعلاه بالنسبة لتقدير نفقات الحسابات الخاصة سواء بالنسبة للحسابات الخاصة في الخزينة أو حسابات أموال المشاركة بالإضافة إلى ما يلي:

- توزيع نفقات الحسابات الخاصة داخل كل مهمة حسب البرامج والبرامج الفرعية والوحدات العملياتية والأنشطة والأقسام.

- ضبط التقديرات الخاصة بنفقات الحسابات الخاصة في حدود الحاجيات المتأكدة بغض النظر عن صبغتها التقديرية مع التأكيد على أن هذه الحسابات تبقى استثناء لمبدأ الشمولية وعدم التخصيص مما يتجه العمل على التقليص من إحداثها.
- العمل على تقييم تدخلاتها المتواصلة وتبرير نفقاتها الجديدة.

7- الصناديق الخاصة:

عملا بأحكام الفصل 46 من القانون الأساسي للميزانية فإن المهمات المعنية مدعوة لتقديم تقرير مفصل حول نشاط كل صندوق خاص وإرساله إلى المصالح المعنية بوزارة المالية ليتم إدراجه بالتقرير التأليفي للصناديق الخاصة المرفق بمشروع قانون المالية لسنة 2027.

8- المهمات الخاصة:

إن جميع الهياكل الخاضعة لمقتضيات الفصل 19 من القانون الأساسي للميزانية مدعوة إلى التقيد بالآجال الواردة بقرار وزير المالية المؤرخ في 15 مارس 2019 والمتعلق بضبط روزنامة إعداد مشروع قانون المالية للسنة.

II– التوجهات العامة لإعداد وثائق الأداء لسنة 2027:

إضافة إلى إعداد مشروع ميزانية سنة 2027، فإن كافة رؤساء المهمات مدعوون إلى إعداد وتقديم المشاريع السنوية للأداء لسنة 2027 إلى وزارة المالية في أجل أقصاه 15 جوان 2026 ليتم اعتمادها من قبل متصرفي الميزانية في جلسات مناقشة الميزانية.

ويتعين في هذا الإطار العمل على:

- تفعيل حوار التصرف بين مختلف الأطراف المعنية طيلة مراحل إعداد المشروع السنوي للأداء وذلك استنادا إلى الأدلة والمذكرات التوجيهية المعدة للغرض.
- التثبت من صحة وموثوقية المعطيات المدرجة بالمشروع مما يعكس الالتزام الفعلي لرؤساء البرامج بتحقيق الأهداف المتعهد بها.
- إيلاء الأهمية اللازمة لوثائق المشروع السنوي للأداء وتعمير بطاقات الفاعلين العموميين والبطاقات الوصفية للمؤشرات بأنواعها.

- احترام الهيكلة الموحدة لوثائق الأداء طبقا لما تمّ بيانه بالمناشير السابقة والأدلّة التوجيهيّة المعدّة في الغرض.
- تكريس الطابع الاستراتيجي لهذه الوثائق مع الحرص على ملاءمتها مع التوجهات والأولويات الوطنية المحددة بمخطط التنمية للفترة 2026-2030، وجميع التعهدات والالتزامات الوطنية الأخرى بما في ذلك المتعلقة بالأبعاد الأفقية الاجتماعية والبيئية. وعلى اعتبار خصوصيّة السّنة الحاليّة، ولضمان الربط بين المشاريع السنوية للأداء لسنة 2027 مع التوجهات والأهداف الاستراتيجية للمخطط التنموي للفترة 2026-2030، فإنّه يتّجه:
  - تنزيل الأولويات الوطنية الواردة بالمخطط ضمن استراتيجية البرامج وترجمتها إلى أهداف قابلة للقياس ضمن وثائق الأداء.
  - اعتماد مؤشرات أداء تعكس مدى التقدم في تحقيق أهداف المخطط التنموي، خاصة في ما يتعلق بالنمو الاقتصادي والإدماج الاجتماعي والتنمية الجهوية والاستدامة البيئية.
  - توجيه الموارد نحو المشاريع ذات الأولوية المحددة ضمن المخطط، بما يضمن النجاعة في تخصيص الموارد وتحقيق الأثر الاقتصادي والاجتماعي المنشود.
  - تعزيز التكامل بين مختلف البرامج لضمان تحقيق مقاربة متناسقة في تنفيذ سياسة الدولة في إطار المخطط التنموي .

- العمل على تعزيز الترابط بين المشاريع السنوية للأداء لسنة 2027 وإطار النفقات متوسط المدى، انسجاما مع أهداف وتوجهات المخطط التنموي للفترة 2026-2030، وذلك عبر:
  - اعتماد برمجة متعددة السنوات للنفقات تعكس الأولويات الاستراتيجية للمخطط التنموي وتضمن استمرارية تمويل الإصلاحات والمشاريع ذات الأولوية.
  - ربط تقديرات الاعتمادات المالية بالأهداف والمؤشرات المحددة ضمن المشاريع السنوية للأداء، بما يعزز شفافية تخصيص الموارد ونجاعتها.
  - إعطاء الأولوية في البرمجة، للبرامج والمشاريع المهيكلة ذات الأثر الاقتصادي والاجتماعي المرتفع، خاصة تلك المدرجة ضمن المخطط التنموي.
  - دعم قدرة الهياكل على التخطيط والتوقع متوسط المدى بما يضمن التحكم في التوازنات المالية واستدامة المالية العمومية.

- اعتماد المنظومة المعلوماتية الموضوعة على الذمة لمتابعة الأداء، من قبل كافة المتدخلين في تنفيذ سياسة الدولة.

هذا وبالنسبة لجلسات مناقشات الميزانية بوزارة المالية، فإنه يتعين على:

- رؤساء البرامج ورؤساء وحدات التصرف في الميزانية حسب الأهداف القطاعية ومراقبي المصاريف العمومية والمكلفين بإعداد وتنفيذ الميزانية على مستوى المهمات مواكبة جميع هذه الاجتماعات.
- رؤساء البرامج تقديم أطر الأداء الخاصة بالبرامج التي يشرفون عليها لسنة 2027 والأنشطة المقترح تنفيذها لتبرير الاعتمادات المطلوبة وتحيينها على ضوء نتائج المناقشات مع مصالح الميزانية بوزارة المالية.

ونظرا لأهمية الموضوع، فالمرجو من **السيدات والسادة الوزراء وكتاب الدولة ورؤساء الهياكل العمومية والولاة ورؤساء البرامج** التقيد بمقتضيات هذا المنشور واحترام كل ما جاء بروزنامة إعداد مشروع قانون المالية للسنة واتخاذ الإجراءات اللازمة لتطبيقه ووضعه حيز التنفيذ بما يحقق التوازنات العامة للمالية العمومية.

والسّـــــلام

رئيســة الحكومـة

سارّة الزّعفراني الزّنزري